مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الأول
(ذو الحجة 1446هـ/ جوان 2025م)، ص 187– 208

فرنسا الكولونيالية و جرائمها في الصحراء الجزائرية و ارتباطها بالحلف الأطلسي و الكيان الصهيوني

The colonial France : Its crimes in the Algerian desert and its connection with NATO and the Zionist entity

[1] د/ نجيب دكاني ***Nadjib Doukani***

[1] جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)

مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية

المؤلف المرسل: **نجيب دكاني** Nadjib Doukani الإيميل: *n.doukani@univ-dbkm.dz*

تاريخ الاستلام: **04 /02/ 2025** تاريخ القبول: **15 /04/ 2025** **تاريخ النشر: 04/ 06/ 2025**

الملخص: حاولنا من خلال هذا المقال إبراز جزء من جرائم فرنسا الكلونيالية في الجزائر عموما وصحرائها على الخصوص. بدأ بمشروع فصلها الأخيرة عن الشمال لتحويلها إلى حقل تجارب للغازات السامة و الكيميائية وصولا إلى التفجيرات النووية بالتعاون مع الحلف الأطلسي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. و الأخطر من ذلك إقحام الكيان الصهيوني و إشراكه في تلك الجرائم في حق الشعب الجزائري. كما حاولنا إبراز الآثار الخطيرة على حياة الانسان و الحيوان و البيئة و التي ما زالت تداعياتها حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية: الجزائر،الصحراء ، الاستعمار ، تفجيرات ، الكيان الصهيوني ، التفجيرات النووية ،اليربوع

Abstract:

We tried through this article to highlight some of the crimes of colonial France in Algeria in general and its desert in particular. Beginning by the project of separating it from the north to transform it into a testing field for toxic and chemical gazes, including nuclear explosions, in cooperation with NATO, led by the United States of America and Britain. And the more dangerous is the involvement of the Zionist entity in these crimes against the Algerian people. We also tried to show the dangerous effects on human, the animal life and the environment , the repercussions of which continue to this day.

Keywords: Algeria – Desert – Colonization – Explosions – Zionist entity – Nuclear explosions - Gerboise

1. مقدمة:

جاء عنوان كتاب المؤرّخ الفرنسي "اوليفيي لوكور غرانيمزون" "الاستعمار إبادة" ليلخّص فيه الجرائم اللّاإنسانية التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و خصوصا في الصّحراء كحقل تجارب، و من ثم فالإشكالية العامة لموضوعنا هي ما طبيعة تلك الجرائم ؟ تتفرع منها عدة تساؤلات في مقدمتها خلفيات وأهداف مشروع فصل الصّحراء ؟ و لماذا تحويل الصّحراء الجزائريّة إلى حقل تجارب من الأسلحة الكيميائيّة إلى التّفجيرات النّووية ؟ ما آثارها على حياة الانسان و الحيوان و البيئة ؟ فيما تمثلت ردود الفعل الوطنيّة والدوليّة ؟ و ما علاقة الكيان الصّهيوني بكل ذلك ؟ إلى أي مستوى تتحمّل فرنسا المسؤوليّة القانونيّة والأخلاقيّة في انشار الأسلحة النوويّة في العالم ؟ و هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلال هذا العمل.

1.الأهميّة الاستراتيجيّة و العسكرية و الاقتصاديّة للصّحراء الجزائريّة :

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الصّحراء جزء لا يتجزّأ من البلاد بحسب القوانين التي وضعها الاستعمار بنفسه و على رأسها "القانون الخاص بالجزائر" الصّادر سنة 1884 م و الذي ينصّ على أنّ الصّحراء الجزائريّة جزء لا يتجزّأ من الجزائر. و كان لها ممثلوها في المجلس الجزائري و كانت دائما تتبع "الولاية العامة" في جميع شؤونها السّياسية و الإدارية و الاقتصاديّة و العسكريّة و لفرنسا سلطة الاحتلال في الصّحراء كما في باقي أنحاء البلاد.[1]

كما سنّت السّلطات الاستعماريّة قانونا في 24 ديسمبر 1902م ضلّ طيلة نصف قرن هو النّظام الأساسي لأراضي الجنوب مع استحداث تنظيم إداري يؤكّد و بإلحاح أن الصّحراء جزء من الجزائر واستمرّ الوضع على هذا الحال حتى صدور ما عرف بـ "الدّستور" أو "القانون الخاص" بالجزائر في 20 سبتمبر 1947م. حيث نصّت المادة 50 منه على إنهاء الحكم العسكريّ في الجنوب و ضمّ أراضيه إلى الشّمال و صادقت عليه "الجمعيّة الجزائريّة" في فيفري 1950م.[2]

لتبرز فكرة فصل الصّحراء عن الشّمال مع بداية 1952م عندما تدخّلت الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة من خلال مجموعة من الاقتراحات تدعو فيها الحكومة لإيداع مشروع قانون بتحويل "الصّحراء الافريقيّة الفرنسيّة " و الخطير في هذه التّسمية إلغاء و محو الصّحراء الجزائريّة و إذابته في الصّحراء الافريقيّة الفرنسيّة، كما يدعو المقترح إلى منح هذا الإقليم الاستقلال الذّاتي فيما وراء البحار في انتظار فصله نهائيا عن الشّمال و لإدراك خطورة هذا المشروع لا بد من تتبع مسار الأحداث التي مرت بها الصّحراء الجزائريّة فقد

بدأ مشروع احتلالها عسكريّا في 1870م عن طريق الفيلق الأجنبي الإفريقي و في فترة 1902م حتّى 1957م قسّمت الصّحراء الجزائريّة إلى أربع مناطق خاضعة لسلطة الحاكم العام و بين سنوات 1957م حتّى عشية الاستقلال 1962م أعيد تقسيمها من جديد إلى ولايتين تحت سلطة وزارة الصّحراء التي أنشئت لهذا الغرض في 07 أوت 1957م.[3]

مع الإشارة إلى تأثير اندلاع الثّورة التحريريّة في 01 نوفمبر 1954م و توسعها جنوبامع تصدّيها للمشروع الاستعماري لفصل الصّحراء في المقابل استغلّ غلاة الاستعمار الثّورة الجزائريّة و حاولوا إطالة سياسة القمع العسكري بغية الحفاظ على بقاء الصّحراء الجزائريّة فرنسيّة فكان صدور القانون رقم 27 ـ 57 المؤرّخ في 10 يناير 1957م الذي ينصّ على إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصّحراوية (O.C.R.S)[4]

و بالعودة إلى وزارة الصّحراء فمن بين من تعاقب على رئاستها نذكر "ماكس لوجان" "*Max le jeune*" و "جاك سوستال" "*Jasques Soustelle*"[5]

أمّا الهدف من إنشاء هذه الوزارة و ما تبعها من إنشاء المنظّمة المشتركة للمناطق الصّحراوية (O.C.R.S) فهو فصل الصّحراء عن بقية الوطن و تحقيق عدة أهداف منها الاقتصاديّة خصوصا كالطّاقة، البترول و الغاز. أيضا المعادن كخام الحديد، الذهب و اليورانيوم. كذا أهداف سياسيّة استراتيجيّة فهي مدخل للسّيطرة على بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء. و ما يتعلّق بالأهداف العسكريّة ففي مقدّمتها تحقيق المشروع النّووي الفرنسي و إجراء التجارب الكيميائيّة و البكتيريولوجية و تجارب غزو الفضاء و الأبحاث العلميّة في علم الفلك و دراسة الملاحة الجويّة خصوصا في مرتفعات " الهقار" التي يبلغ علوها 3380 متر[6].

هذه الأهداف تترابط و تتكامل مع المواد 13 التي احتواها قانون المنظمة المشتركة للمناطق الصّحراوية نذكر منها :

. **المادة** 1 : إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية. يهدف إلى العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي لتلك المناطق التابعة للجمهورية الفرنسية و التي تساهم في تسييرها كل من الجزائر، السودان الفرنسي، النيجر، التشاد و موريتانيا.

. **المادة** 2 : تضم المنظمة المناطق الآتية و الموجودة بين الجزائر و موريتانيا، السودان الفرنسي، النيجر والتشاد.

. **المادة** 5، الفقرة 2 : يمثل المنظمة مندوب عام يعين بمرسوم في مجلس الوزراء و هو المسؤول الأول عن تطبيق البرامج المخططة و مراقبتها.

. ال**مادة** 8 : تتمتّع المنظمة المشتركة للمناطق الصّحراوية بالشّخصية المعنوية و بالاستقرار المالي و لها الميزانيّة للتّسيير تحت إشراف رئاسة المجلس.[7]

أما صاحب مقترح إنشاء المنظّمة المشتركة للمناطق الصّحراوية (O.C.R.S) فهو السّيد "هوفوي بواني" "*Hauphouet BOIGNY*".[8]

لاقت هذه المشاريع معارضة شديدة من "الجمعيّة الجزائريّة " الكولونياليّة التي اعتبرته مساس بوحدة الجزائر و ظلّت تدافع عنه حتى إلغائها . أي الجمعيّة الجزائريّة . بمقتضى المرسوم الصّادر في 12 أبريل 1956م. و في ديسمبر من نفس السّنة قدّمت حكومة "غيمولي" "*Guy Mollet*" إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون المنظّمة المشتركة للمناطق الصّحراوية تبعه إصدار مجموعة قوانين لتجسيد فصل الجنوب الجزائري إداريّا عن بقية جهات الوطنمنها القرار الصادر في 07 أوت 1957م الخاص بالتّنظيم الإداري للمناطق الصّحراوية تحت إشراف "المنظّمة المشتركة للمناطق الصّحراوية" و سبقت الإشارة له.

مع تولي "ديغول" السّلطة في 1958م عرفت قضيّة فصل الصّحراء تطوّرا كبيرا بتكليف مستشاره "اوليفيي غيشار *Olivier GUICHARD*" بدراسة ملف الصّحراء وبإشراف الوزير الأوّل المعيّن "ميشيل دوبيري *Michelle Debré*" ليلتحق به "لويس جوكس *Louis JOXE*" المعيّن في منصب كاتب الدّولة لدى الوزير الأول ليختصّ بالقضيّة الجزائريّة و تحديدا فصل الصّحراء مع الإبقاء على "اوليفيي غيشار" إلى جانبه و الاتّصال و التّنسيق بـ "جاك سوستيل" الوزير المفوّض المقيم بالجزائر الذي قام بزيارة إلى منطقة "ميزاب" للتّرويج لهذا المشروع. من جهته حاول "اوليفيي غيشار" الاتّصال ببعض الشّخصيات الّتي تتمتّع ببعض النّفوذ في المنطقة محاولا إقناعها بالغنائمو الفوائد و المزايا الّتي يمكن جنيها بفصل الصّحراء عن شمال الجزائر و ربطها بفرنسا في إطار جمهوريّة مستقلّة تتمتّع بامتيازات واسعة، لكن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل.[9]

قرار آخر صدر في 07 ديسمبر 1960م ينصّ على أن عمالتي "السّاورة" و "الواحات" الفرنسيّتين هما جماعات إقليميّة تابعة للجمهوريّة، أما القصد من هذه التّغييرات الإداريّة فهو الاحتياط للمستقبل والتّمهيد لفصل الصّحراء نهائيّا عن الشّمال في حال اعتراف فرنسا الاستعماريّة باستقلال الجزائر.[10]

ولتجسيد هذا المشروع لجأت السّلطات الاستعماريّة إلى استراتيجيّة متعدّدة الجوانب منها السّياسية والدّعائية كمحاولة لإقناع رجال الدّين الصّحراويين فلما فشلت في هذا المسعى لجأت للبحث عن الدّعم الدّبلوماسي لدى الدّول المجاورة كـ "النّيجر" التي رفض رئيسها "حمّاني ديوري *Hamani Diori*" مشروع "الجمهوريّة الصّحراوية المستقلّة" و ردّ على مبعوثها "ماكس لوجين" قائلا له : "لن أعين على خلق "كطنقا *Katanga*صحراويّة ".[11]

ومع اتّساع نطاق الثّورة التّحريرية إلى الجنوب الجزائري تعاملت معها السّلطات الاستعماريّة بالاستراتيجيّة المعهودة و التي تجمع بين أسلوب القمع و التّرهيب و القوّة بإنشاء القواعد العسكريّة والّتي تعتبر امتداد لقواعد الحلف الأطلسيّ كمنطقة "كولومب بشّار" و فرض المناطق المحرّمة على مساحة تجاوزت 6 آلاف كيلومتر مربّع و مضاعفة القمع من خلال عمليّات التّمشيط و التّفتيش و الاعتقالات و لعزل الصّحراء و التّحكم فيها لجأت السّلطات الاستعماريّة إلى مدّ خطّ الأسلاك الشّائكة و الملغّمة والمكهربة على طول الحدود الشّرقية المحادية لتونس و ليبيا وصولا إلى منطقة "ماء الأبيض" و هو امتداد لخطّ"موريس". أمّا على الحدود الغربيّة فإضافة لخط "شال" لجأت فرنسا إلى مضاعفة تواجدها العسكريّ في "كولومب بشّار" مع استعمال وحدات الخيّالة و المهاري و الوحدات المتنقّلة بشاحنات رباعيّة الدّفع و أيضا قوات المظليين المحمولة جوا و معها الطّائرات المقنبلة و المروحيّات، كما سعت إلى تجنيد البدو ذوي الخبرة بالمسالك الصّحراوية و قد سبق لهؤلاء أن قدّموا خدمات كبيرة للمستعمر منذ منتصف ق19 لتمكينه من احتلال المنطقة مع إنشاء حركات مناوئة للثّورة أخطرها "جيش بلونيس"الذي انتقل إلى الجنوب بعد ما طرده جيش التّحرير من الشّمال و قام بإنشاء وحدات قتالية كانت تتنقل بين بوسعادة، الجلفة، سيدي عيسى و قصر الشّلالة مع إنشاء مركز للقيادة في ديار الشّيوخ قرب مدينة الجلفة حيث تم الاتّفاق مع مبعوث قائد أركان الجيش الفرنسّي "راوول سالان" يوم 07 جوان 1957م. فمقابل حصوله على السّلاح و الذّخيرة و تمويل مالي لحركته بقيمة 70 مليون فرنك شهريّا يقوم "بلونيس" و جيشه بمحاربة جيش و جبهة التّحرير الوطني.[12]

كما لجأت فرنسا الاستعماريّة إلى أسلوب الإغراء و الوعود و الدّعاية و الاستقطاب عن طريق شنّ حرب نفسيّة للتّأثير البسيكولوجي على الشّعب لإقناع و تهيئة سكان الصّحراء على تقبل مشروع فصل الصّحراء و قد أوكلت هذه المهمة إلى ضبّاط المكتب الثّالث و الخامس للجيش الفرنسيّ. [13]

2.الصّحراء الجزائريّة حقل تجارب للأسلحة الكيميائيّة و البكتريولوجيّة، الغازات السّامة و التّفجيرات النّووية الفرنسيّة :

بدأت فرنسا الاستدماريّة مشروعها الإجرامي في جعل الجزائر و شعبها حقل تجارب للأسلحة الكيميائيّة و البكتيريّة بقصف مدينة الجزائر بأطنان من المساحيق الكيميائيّة لإجبارها على الاستسلام يوم 29 جوان 1830م، أمّا أوّل استخدام للأسلحة الكيميائيّة فكان يوم 04 ديسمبر 1852م خلال اجتياح مدينة "الأغواط" باستخدام قذائف معبّأة بـ "الكلوروفرم" (*trichlorométhane*) أدّى إلى استشهاد 2800 شخص من بين 4000 نسمة و هم مجموع سكّان المدينة.[14]

أمّا أوّل مركز لتجارب الأسلحة الكيميائيّة و البيولوجيّة فقد أقيم بـ "وادي النّاموس" "بني ونيف" و أمّا الاختبارات الأولى للأسلحة الكيميائيّة فقد كان في مدينة "شقّة" التي تبعد عن مدينة "تقّرت" بـ 45كم وذلك بين عامي 1931م و 1932م ليتمّ إطلاق تسمية مركز التّجارب شبه الدّائم للأسلحة الكيميائيّة والبكتريولوجيّة في "بني ونيف" (*B2-Namous (C.E.S.P*ذو السّمعة المشؤومة.و تغطي المواد السّامة والمسبّبة للعجز على مضلع واسع مساحته 6 آلاف كيلومتر مربع و هو ثاني أكبر مراكز تجارب هذه الأسلحة السّامة في العالم بعد مركز الاتّحاد السّوفياتي سابقا.[15]

أكثر من هذا فقد استخدمت القوات البريطانيّة هذا المركز للقيام بتجاربها أثناء الحرب العالميّة الثّانية و كذلك استعمله الخبراء العسكريّون الأمريكيّون، الهولنديّون، البلجيكيّون و الإسرائيليّون بانتظام لتبادل الخبرات مع نظرائهم الفرنسيّين. كما تمّت مناورات حلف الشّمال الأطلسي للأسلحة الهجوميّة الكيميائيّة بمركز *B2-Namous*. كما نشير إلى استخدام الاستعمار الفرنسيّ الأسلحة الكيميائيّة و خصوصا الغازات السّامة على الشّعب الجزائري أكثر من 300 مرة من 1830م إلى 1962م منها غاز السّارين *Gaz Sarin* الذي يهاجم الجهاز العصبي للإنسان و غاز الخردل ايبريت *Ypérite gaz moutarde* الذي إذا لم يقتل سوف يتسبّب في حروق شديدة على العينين و الجلد.[16]

3.التّفجيرات النّووية في الصّحراء الجزائريّة : جريمة ضد الإنسانيّة :

قرّرت السّلطات الاستعماريّة الفرنسيّة أواخر 1950م القيام بتفجيرات نوويّة في الصّحراء الجزائريّة وبدأت في تجسيد المشروع بإقامة المنشآت القاعديّة بـ"رقان" من نوفمبر 1954م إلى غاية 1958م

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الأول
(ذو الحجة 1446هـ/ جوان 2025م)، ص 187– 208

من خلال القيام بعدّة استطلاعات كما استقرت بها الفرقة الثّانية للجيش الفرنسي التي توجّهت بعد ذلك إلى منطقة "حموديّة" في 03 نوفمبر 1958م و التي تبعد 65 كم عن "رقان" و كانت مهمّتها تحضير القاعدة لإجراء التّجارب منها بناء ميدان "اليربوع الأزرق" في جانفي 1959م و في أكتوبر من نفس السّنة تم فتح الطّريق الرّابط بين "رقان" و قاعدة "حموديّة" و في هذه الأخيرة تم بناء الآبار التي استعملت لإجراء التّجارب النّووية الخمس و الثلاثين الإضافيّة ما بين نوفمبر 1961م و أبريل 1962.[17]

وللحصول على أكبر قدر من المعلومات جاء تصور تركيبة القاعدة النّووية على الشّكل التّالي حيث كان المركز الصّحراوي للتّجارب النّووية العسكريّة *(C.S.E.M)* الموجود بـ "رقان" يتكوّن من قاعدة رئيسيّة تحتوي على مطار و جميع المصالح التّقنية و الإداريّة و هي مرتبطة أرضا و جوّا بمركز القيادة العسكريّة لـ"حموديّة" الّتي تحتوي على منشآت جوفيّة ضخمة لحماية الأشخاص كما تحتوي أيضا على أجهزة رصد ومطار حيث استقبلت أكثر من 6500 فرنسي ما بين علماء و تقنيّين و جنود إضافة إلى 3500 جزائري كعمّال بسطاء و معتقلين.[18]

سبقت عمليّة التّفجير مرحلة تحضيريّة بين الأوساط الشّعبية دامت أزيد من أربعة أشهر تمّ فيها إحصاء عام للسّكان و لجميع القرى و القصور مع ترقيم المنازل. أمّا العمّال فقد علّقت لهم قلائد حسب تصريح المواطنين الذين عايشوا الحدث و عليها كتبت أسماء حامليها. كما جيء بمختلف أنواع الحيوانات المعروفة في المنطقة كالماعز و الأغنام و الأرانب و الفئران و الكلاب و بعض الحشرات التي وضعت في أكياس قصد التّعرف على مفعول القنبلة. أمّا الجريمة الكبرى فتمثّلت في استعمال 150 سجين من المجاهدين كفئران تجارب و هذا حسب شهادات المواطنين الذين عايشوا الجريمة[19] جيء بهؤلاء المجاهدين الأسرى من سجن "سيدي بلعباس" حيث ربطوا على أعمدة تبعد بكيلومتر واحد عن موقع تفجير "اليربوع الأبيض" لدراسة السّلوك البشري خلال التّفجير النّووي و آثار الاشعاعات النّووية على الانسان.[20]

في اليوم الذي وقع فيه التّفجير أجبر السّكان على الخروج من منازلهم و الاحتماء بغطاء فقط، و قام النّقيب "ميكلو *Miklon"* رئيس المركز الإداري الصّحراوي *(C.A.S)* بتوزيع قلائد على الأهالي و ألزمهم بوضعها في أعناقهم و هي عبارة عن رواسم (*clichés*) لقياس شدة الاشعاعات التي تعرضوا لها و هو ما أكّده الملازم الأوّل "ديشو *Dicho*" الطّبيب العسكري للقصور المجاورة. أما الأكثر فظاعة ما اقترحه العقيد

"بيكاردا *Picarda*" باستعمال 200 مجاهد مسجون بـ "معسكر بوسي*Le camp Bousset* " بمدينة "تلاغ" حاليا و تعريضهم للاشعاعات قصد إجراء الاختبارات عليهم.[21]

قد تكون هناك مجموعة ثانية من لمجاهدين لتأكيد النّتائج أو أنها هي نفسها مجموعة 150 مجاهد الّتي سبق ذكرها و في كل الأحوال فاستعمال إنسان واحد لتجرب عليه إشعاعات نوويّة تعتبر جريمة في حق الإنسانيّة.

ولتبرير تلك الجريمة و ما سوف يليها من جرائم صرّح مندوب فرنسا في الأمم المتّحدة "جيل موش *Jules Moch*" و هو من أصل يهودي صهيونيّ بأن المواقع الّتي تم اختيارها لإجراء تلك التّجارب النّووية بالصّحراء الجزائريّة ليست آهلة بالسّكان و لا يوجد بها حيوان و لا حتى النّبات بل هي مناطق قاحلة و مهجورة، و هي نفس الأكاذيب و المغالطات التي لجأ إليها الجنرال "شارل أيلر *Charles Aillert*" المكلّف بالبرنامج النّووي الفرنسي و اختيار مواقع التّفجيرات حيث صرّح قائلا : "إنّ الشّيء الأكثر ملاحظة هو الغياب التّام و أؤكد، التّام للحياة النّباتية و الحيوانيّة ... فالجفاف المطلق تقريبا قد فعل فعلته كأنّ كلّ شيء ميّت ... إنّه من الواضح أنّ هذا هو المكان المثالي لإنجاز تفجيرات نوويّة آمنة للجيران، لأنه لا يوجد هناك جيران ... و الانعدام التّام للحياة هو بالطّبع العنصر الأساسيّ لصالح هذا الموقع."[22]

فيما يخصّ أوّل تفجير نوويّ فرنسي على الأرض الجزائريّة تم بتاريخ 13 فبراير 1960م في منطقة "رقان" و سمّيت بـ "اليربوع الأزرق" طاقتها تعادل ثلاثة أضعاف قنبلة "هيروشيما" و هي واحدة من أربع تفجيرات لقنابل ذرية على سطح الأرض تتراوح طاقتها بين 10 و 70 كيلو طن. التّجربة الثانية في 01 أبريل 1960م سمّيت بـ "اليربوع الأبيض", ثم الثّالثة في 27 ديسمبر 1960م و سميت بـ "اليربوع الأحمر"[23]. الرابعة في 25 أبريل 1961م و سميت بـ "اليربوع الأخضر". الألوان الثلاثة ترمز للعلم الفرنسي و اللون الأخضر يرمز للطبيعة و التي تسببت فرنسا في تدميرها و تلويثها بالإشعاعات القاتلة.[24]

ثلاث تفجيرات تمت على أبراج و الرّابع على سطح الأرض و هو الأكثر تلويثا للبيئة حيث كان المركز الصّحراوي للتّجارب العسكريّة بـ "رقان" و يتربّع على مساحة 108 آلاف كيلومتر مربع و يعمل به 10 آلاف شخص بين مدني و عسكري و وفقا لشهادة الأستاذ "إيف روكار Yves *Rocard*" الحاضر في "رقان" كخبير علميّ فإنّ التّفجيرات الأربع جرت في ظروف سلبيّة و عليه فهي جد ملوثة حيث ظلّت العناصر المشعّة الخفيفة في طبقات الجو العليا أما العناصر الثّقيلة الأكثر إشعاعا فقد وقعت بسرعة على الأرض و هو ما أكّدته محافظة الطّاقة الذّرية في تقريرها السّنوي في 1960م و الّذي يشير إلى منطقة ملوّثة على طول 150كم.[25]

نشير أنّه تمّ تسجيل مختلف مراحل التّجربة الأولى و نقل الشّريط إلى باريس في نفس اليوم ليعرض على "ديغول" كما عقدت ندوة صحفيّة بمدرج "آراغو" بحضور أكثر من 300 صحفي تم فيها شرح مراحل صنع القنبلة و نجاح تفجيرها و الادعاء بأن كل الاحتياطات قد تمّ اتّخاذها و أنّ الإشعاعات لم تمسّ إلا منطقة محدودة من الصّحراء، كما أنّ السّحابة الملوّثة قد اتّجهت نحو مناطق خالية من السّكان و هي بذلك لم تتسبّب في أي أضرار تذكر.[26]

بعد التّفجيرات الأربع الأولى انتقلت فرنسا إلى التّفجيرات الباطنيّة في منطقة " الهقّار" و عددها 13 تفجير نووي في الفترة الممتدّة بين 07 نوفمبر 1961م إلى 16 فبراير 1966م تمّ الإعداد لها طويلا و وقع الاختيار لها على جبل "إن إيكر توريرت تان أفلا" حيث يقع الجبل على محيط 40 كم و يمتاز بصلابة صخوره و تمّت تلك التّفجيرات في أنفاق أنجزت داخل الجبل مخترقة إياه من عدة جهات و تم تصميمها خصّيصا لهذا الغرض . كانت هناك تجربة فاشلة أجريت بتاريخ 22 مارس 1965م حيث سجّلت أجهزة الرّصد الزّلزالي حركات أرضية و اهتزازات امتدّت حتى مسافة 200كم كمنطقة "تاظروك". [27]

إحدى تلك التّجارب أجريت يوم 18 مارس 1963م سمّيت تجربة " مونيك" بلغت قوّتها 120 كيلوطن *T.N.T* بالكتلة الغرانيتيّة "تان إيفيلا *Tan Avella*" لوحظت آثار اهتزازاتها عبر مسافات تراوحت بين 03 حتى 613كم.[28]

عموما بلغت الطّاقة الإجماليّة لهذه التّفجيرات 760 كيلوطن من مادة *T.N.T* أي ما يعادل 45 مرة قنبلة "هيروشيما". [29]

وما بين 1961م و 1963م أجريت 35 تجربة باستخدام رؤوس البلوتونيوم في المركز الصّحراوي للتّجارب العسكريّة قرب منطقة الصّفر لتفجير قنبلة " اليربوع الأحمر" سبقتها 35 تجربة نووية أجريت بين 1960م و1961م. وللتعريف أكثر بالمنطقتين اللّتان أجريت بهما تلك التّفجيرات الباطنيّة في "إن إيكر" المنطقة الأولى تسمّى "تاوريرت تان أفيلا" و الاسم مأخوذ من اسم جبل غرانيتي صلب ارتفاعه 2000متر فوق سطح البحر و هي تقع ضمن جبال "الهقّار" على بعد 150كم شمال مدينة "تمنغست" بتعداد 30 ألف نسمة و تقع على ارتفاع حوالي 1000 متر عن مستوى سطح البحر و جنوب الجزائر العاصمة على بعد 2000كم و حوالي 500كم عن حدود شمال "النّيجر". المنطقة الثّانية تسمى "أدرار تاكرتين" باسم الجبل

الغرانيتي ذي الارتفاع 1250متر أجريت به تجارب سطحيّة باستخدام قذائف البلوتونيوم في مجموعة تجارب "بولين" . هذه المنطقة جرى التّعتيم عليها و لم تعرف أو يكشف عمّا جرى بها من تجارب سطحيّة في "إن إيكر" الّتي تقع على بعد 30كم غرب جبل "تاوريرت تان أفيلا" و جرت فيها مجموعة "بولين" لقنابل نوويّة محدودة الطّاقات و كتجارب لقياسات انتشار البلوتونيوم في الهواء مع التّأكيد على أنّها كانت تجارب سطحيّة و ليست باطنيّة كما كان يعلن عنها للتّكتم على تلويث البيئة.[30]

وقد سمّيت تلك التّفجيرات بأسماء الأحجار الثّمينة و النّادرة المتواجدة بالمنطقة و التي تعتبر من أهداف المشروع الاستعماري الفرنسي لنهبها و استغلالها لاحقا مثل "إيمرود *Emraude*" "روبي *Ruby*" "تركواز *Turquoise*" " "جاد *Jade*" " سفير Sephire". أجريت تلك التّجارب بين عامي 1961م و 1966م في عمق نهايات الأنفاق التي حفرت في جبل "تاوريرت تان أفيلا" بأبعاده المقدّرة بحوالي 3500 متر إلى 5000 متر و الواقع على بعد 140كم شمال غرب "تمنغست". أما تجارب "بولين" فقد أجريت ما بين أعوام 1964م إلى 1966م في نفس المركز للتّجارب الصّحراوية منها 5 تجارب لانشطار البلوتونيوم، و أنجزت إلى الشّمال الغربي لمنطقة "تاوريرت تان أتارام" بالقرب من منطقة "أدرار تيكرتين".[31]

و هذا جدول يتضمّن التّجارب النّووية السّطحية و الباطنيّة في الصّحراء الجزائريّة :

التجارب النووية السطحية في الصحراء الجزائرية						
الرقم	اسم التجربة	الموقع	نوعية القذف	الاهداف	القوة بالكيلو طن	التاريخ
01	يربوع الأزرق	رقان	برج100 م	عسكرية	60/70	13/02/1960
02	يربوع الابيض	رقان	برج100 م	عسكرية	20 <	01/04/1960
03	يربوع الأحمر	رقان	برج100 م	عسكرية	20 <	27/12/1960
04	يربوع الأخضر	رقان	برج 100 م	عسكرية	20 >	25/04/1961
التجارب الباطنية						
05	آغات	إن إيكر	نفق	عسكرية	20 >	07/11/1961
06	بيريل/مرد مصري	إن إيكر	نفق	عسكرية	20<	01/05/1962
07	إيمرود/ زمرد	إن إيكر	نفق	عسكرية	10	18/03/1963
08	أميثيست/ جمز	إن إيكر	نفق	عسكرية	20>	30/03/1063
09	روبي/ ياقوات أحمر	إن إيكر	نفق	عسكرية	52/62	20/10/1963

10	أوبال/ عين الهر	إن إيكر	نفق	علمية	3.7	14/02/1964
11	توباز/الياقة أصفر	إن إيكر	نفق	علمية	20>	15/06/1964
12	تركواز/ فيروز	إن إيكر	نفق	علمية	20 >	28/11/1964
13	سفير/ ياقوات أزرق	إن إيكر	نفق	علمية	117/127	27/02/1965
14	جاد/ يشب	إن إيكر	نفق	علمية	20>	30/05/1965
15	كوغندون/ قرند	إن إيكر	نفق	علمية	20>	01/10/1965
16	تورمالين/ حجر كهربائي	إن إيكر	نفق	علمية	10	01/12/1965
17	غرونا/ بجادي	إن إيكر	نفق	علمية	13	16/02/1966

4.تأثير التّفجيرات النّووية على البيئة و الانسان و الحيوان :

تسبّب "اليربوع الأزرق" في تساقط أمطار سوداء يوم 16 فبراير 1960م في منطقة "فاغو" جنوب البرتغال وخلفت رعبا في أوساط السّكان كما تساقطت في اليابان أمطار سوداء عشيّة 17 فبراير 1960م واستمرّت إلى غاية اللّيل و كانت محمّلة بإشعاعات نوويّة تفوق 19 مرة الحجم العادي. [32]

لقد استباحت فرنسا حرمة الانسان و الأرض بجرائم لا يمكن مقارنتها، ثم مارست و بإصرار سياسة التّعتيم و إخفاء الحقائق حول كل ما له علاقة بتلك التّجارب و النّفايات التي خلّفتها و دفنتها وعدد الضّحايا و أخفت الإحصاءات المتعلّقة بالموضوع و منعت النّشر العلمي الموضوعي لمتابعة تغيّرات البيئة وحجم الأضرار الحقيقيّة و المستقبليّة على المنطقة بيئيّا و بشريّا و حيوانيّا.[33]

لقد تضاعفت درجات الاشعاع و التّلوث نتيجة الحوادث المتكرّرة للتّفجيرات النّووية الباطنيّة، فمع التّفجير الثّاني في 01 ماي 1962م خرجت سحابة مشعّة من الجبل بما يسمّى بحادث "بيريل" و من بين ثلاثة عشر تفجير نووي تحت الأرض من نوفمبر 1961م إلى فبراير 1966م أربعة منها تسبّبت في حوادث خطيرة و لم يتم التّحكم فيها و هي "بيريل"، "جمشت"، "ياقوت" و "جشم" أدّت إلى تدفّق حمم بركانيّة وخروج عناصر مشعة غازيّة أو متطايرة شكّلت سحابة بلغ علوها 3000متر. أمّا حادث "بيريل" فأدّى

إلى تلوّث السّكان المحلّيين و أكثر من 2000 شخص بين عسكريّين و مدنيّين حضروا التّفجير. أما التّفجيرات التّمانية النّووية تحت الأرض في "تان أفيلا" فقد تسرّبت منها غازات مشعّة.[34]

كان الأمريكيّون يتابعون و يراقبون التّفجيرات النّووية الفرنسيّة من خلال محطّات رصد الزّلازل الّتي نصبوها في ليبيا. و خلال حادث "بيريل" النّووي وجدت الطائرات الفرنسيّة الّتي كانت تتبع السّحابة النّووية نفسها وجها لوجه مع الطّائرات الأمريكيّة الّتي كانت تحلّق في تلك الأثناء. و هذا ما يؤكّد أن للولايات المتّحدة جزء من أرشيف للمشروع النّووي الفرنسي في الصّحراء الجزائريّة و الّذي بإمكاننا الحصول عليه إن توفّرت الإرادة. [35]

أمّا عن النّفايات النّووية فالأمر أخطر، فقد ساهم سكّان الصّحراء في نقلها إلى شمال الجزائر و بقية جهات الوطن دون دراية، حيث يفيد سكّان "رقّان" الّذين عايشوا المرحلة أنه مباشرة بعد رحيل الكتيبة الثّانية العسكريّة الفرنسيّة من قاعدتها في 30 مارس 1964م بعدما قامت بدفن الأبراج و العتاد الذي استعمل في التّفجيرات بمنطقة "حمّودية" في 16 سبتمبر 1963م، تهافت السّكان على جلب تلك النّفايات الحديديّة و النّحاسية من الأسلاك و الصّفائح كما قاموا بالحفر في الرّمال الملوّثة بالاشعاع النّووي لاستخراج الكثير من تلك المواد و المعدّات رغم خطورتها و قاموا بنقلها إمّا لبيعها أو استعمالها دون علم منهم.

ويؤكّد أحد شهود عيان تفجير "رقّان" السّيد "أعيلة عبد الله" عن تسابق سكّان القصور العشرة القريبة من الموقع إلى جلب صفائح الزّنك و الحديد لاستعمالها في بناء أسقف منازلهم و هي باقية فوق رؤوسهم إلى اليوم، كما تم نقل النّحاس الملوّث إلى مدينة "بشّار" و منها إلى مدن شمال الجزائر. أمّا الأطفال الصّغار المعتادين على المجيء إلى المركز فقد اتّخذوا من تلك التّجهيزات و الآلات وسيلة للتّسلية لركوبها في ظلّ جهل الكبار، و لم يتمّ نقلها و إعادة دفنها إلّا مؤخّرا بعد نصيحة أحد الفيزيائيّين لمسؤولي البلديّة.[36]

كما أنّ للتّفجيرات و التّجارب النّووية تأثير سلبي على كل الكائنات الحيّة من الانسان إلى الحيوانات وعلى الطّبيعة و البيئة في عمومها و تزداد الخطورة في كونه آنيا و يدوم أثره على المدى القريب و المتوسّط والبعيد و يستمّر عبر الأجيال و يؤدي إلى ظهور العديد من السّرطانات منها اللّوكيميا و سرطان الجلد حيث لوحظ ارتفاع عدد المصابين به في المناطق المجاورة للتّفجيرات النّووية مقارنة بالمناطق الأخرى. كما ارتفعت نسبة وفيات الأطفال الذين حملت بهم الأمهات اللّائي تعرضنّ للإشعاعات النّووية مع التّأكد و ثبوت تشوّهات خلقيّة أو عدم اكتمال النّمو الطّبيعي إضافة إلى تضاعف نسبة حالات النّزيف الدّموي للإجهاض المبكّر وهو ما تعرّضت له أيضا الحيوانات. ودائما فيما يخصّ تأثير الاشعاعات النّووية

على الانسان فهناك تفشّي و انتشار لأمراض العيون و ظهرت حالات فقدان البصر أي العمى خاصّة لدى الفضولّيين الّذين حاولوا معرفة و فهم ما كانت تقوم به فرنسا الاستعماريّة. أمّا على البيئة و الطّبيعة فقد كانت الانعكاسات وخيمة أيضا بحجم الجريمة المقترفة فقد قضت الإشعاعات النّووية على التّنوع البيئي و الطّبيعي للمنطقة فقد اختفت الكثير من أنواع النّباتات التي كانت تميّز منطقة "رقّان" كما تأثرت الزّراعة خصوصا الحبوب و أشجار النّخيل التي أصيبت بوباء دخيل و خبيث هو "البيّوض الذري". [37]

وفوق كل هذه الجرائم ما زالت فرنسا و مع سبق الإصرار و الترصّد ترفض تسليم الجزائر خرائط أماكن دفن تلك النّفايات النّووية، كما ترفض المشاركة في تطهير الصّحراء من تلك النّفايات مع رفضها فتح الأرشيف العسكري المرتبط بتفجيراتها النّووية بذريعة "سرّي دفاع". أمّا عن تعويض الضّحايا فلا تعترف بهم فرنسا أصلا وحسب المنظمة الوطنيّة للمجاهدين فهناك 42 ألف جزائريّ هم ضحايا التّفجيرات والتّجارب النّووية الفرنسيّة في الجزائر.[38]

تواصل فرنسا إلى اليوم ادّعاءها الكاذب بتصريحها و تأكيدها أنها قامت بدفن تلك النّفايات المشعّة داخل الجبال . و ما يفند تلك الأقوال أن هناك تقرير لوكالة الأنباء الجزائريّة سنة 1990م تضمن شهادات السّكان الّذين عايشوا الجريمة و أيضا تقارير وحدات الجيش الوطني الشّعبي و شهادات عدد من الفرنسيّين أنفسهم ممن شاركوا في تلك التّجارب فالجميع يتحدّث عن زوابع رمليّة و رياح صحراويّة عرّت وكشفت حاويات تحتوي نفايات نوويّة بمنطقة "تمنغست" قرب الجبال التي أجريت فيها التّفجيرات النّووية.[39]

5.ردود الفعل الوطنيّة و الدّولية على التّفجيرات النّووية الفرنسيّة في الجزائر :

جاء موقف الحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائريّة على لسان وزير الاعلام "مُحَمَّد يزيد" في جريدة "المجاهد" يوم 22 فبراير 1960م مندّدا بتلك الجريمة و مما جاء في تصريحه : "... إنّ التّفجير الذّري الفرنسي الّذي تمّ في صحرائنا يوم 13 فيفري يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسيّة ... إنها جريمة ضد الإنسانيّة وتحدي للضّمير العالمي الذي عبّر عن شعوره في اللّائحة التي صادقت عليها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ضد تلك التّفجيرات ...".[40]

أمّا على مستوى العالم العربي فقد جاءت جميع ردود الأفعال منددّة بتلك التّفجيرات سواء من "العراق" أو "ليبيا" التي بعث وزيرها الأوّل الدّكتور "محي الدّين الفكّيني" ببرقيّة إلى السّيد "أحمد بن بلّة" يعبّر له فيها

عن تضامن "ليبيا" حكومة و شعبا مع الجزائر. أما "اليمن" فجاء موقفها أكثر حزما باستعدادها لتسخير قواتها العسكريّة و التّضحية إلى جانب الشّعب الجزائري. من جانبها اتّهمت الحكومة المصريّة الحكومة الفرنسيّة باعتدائها السّافل على الجزائر أمّا الحكومة السّورية فقد سلّمت سفير فرنسا في دمشق احتجاج شديد اللّهجة. من جهتها أجمعت الصّحف اللّبنانية عن استيائها و استنكارها الشّديدين للتّفجير النّووي الفرنسيّ و اعتبرته جريمة في حق الشّعب الجزائري، و هو نفس الموقف الذي تبنّته الصّحف المغربيّة ومنها صحيفة "التّحرير" الّتي عنونت صفحتها الأولى "الصّفعة لنا كلّنا" مطالبة بضرورة اتّحاد الرّأي العام المغربي ضدّ فرنسا و ضدّ السّوق الأوربيّة المشتركة.[41]

أمّا على مستوى الجامعة العربيّة، فإنّ ممثلي الدّول فيها هدّدوا و توعّدوا و اتّفقوا على أنّ الجواب على تحدّي فرنسا يجب أن يكون قويّا و عمليّا و كالعادة لم يتمّ تقديم أي اقتراح عملّي أكثر من هذا برزت خلافات بين مندوبي الدّول حول المقترحات ليأتي خطاب ممثّل الجزائر في 31 مارس 1960م مؤكّدا على أنّهذا التّفجير يمسّ الجزائر و المغرب العربي و إفريقيا و كل العالم مقترحا توحيد الصّفوف و قطع العلاقات مع فرنسا. و بناء على عدم الاجماع في المواقف اقتصر موقف الجامعة على نشر بيان استنكار.[42]

إفريقيا، كان الاجماع على التّنديد بتلك التّفجيرات المرعبة، فـ "غينيا" أعلنت أنّ استمرار تلك التّجارب سوف يؤدّي إلى قطع العلاقات مع فرنسا. أمّا "غانا" فعمتها مظاهرات حاشدة في العاصمة" أكرا" معادية لفرنسا. نفس المظاهرات المندّدة عرفتها "أوغندا" و قادها حزب "مؤتمر الشعب" الحاكم في العاصمة "كامبالا". من جانبها، نددت "إثيوبيا" بتلك التّجارب و جاءت افتتاحيّة صحيفة "صوت إثيوبيا" : "إذا أرادت فرنسا أن تتحدّى الرّأي العام العالمي فما عليها إلّا إجراء تلك التّجارب على أراضيها". [43]

أمّا الدّول الأفروآسياوية، فقد أكدّت تضامنها مع الشّعب الجزائري في محنته كما أرسلت برقيّة احتجاج إلى الرّئيس الفرنسيّ ضد تلك التّجارب و اعتبرتها تحديّا سافرا للرّأي العام العالمي.

أمّا على مستوى الأمم المتّحدة فقد تحوّلت القضيّة إلى سجال بين الدّول الغربيّة خصوصا العضوة في الحلف الأطلسي و المؤيّدة لفرنسا، في الوقت الذي ندّدت فيه دول شرق أوربا على لسان مندوب "تشكسلوفاكيا" الذي اتّهم فرنسا بعرقلة مؤتمر نزع السّلاح و تجاهلها لقرارات الأمم المتحدّة.

موقف الدّولة الجزائريّة بعد الاستقلال :

استمرّت فرنسا في تفجيراتها الاجراميّة ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانيّة و المواثيق الدّولية ومتحديّة مشاعر الشّعب الجزائري، فجاء تفجير ما عرف بتجربة "مونيك *Monique*" يوم 18 مارس 1963م، ليجيء الردّ الرّسمي الجزائري على لسان الرّئيس " أحمد بن بلّة" أمام المجلس التّأسيسي خلال

جلسة طارئة عقدت يوم 19 مارس 1963م و ممّا جاء فيه :"إنّ الحكومة الجزائريّة تطالب بتعديل الجانب العسكريّة في اتّفاقيات "ايفيان"و إجراء مفاوضات مع فرنسا في هذا الشّأن، لأنّ نصوص هذه الاتّفاقية لا تتّفق مع سيادة الجزائر و استقلالها و لا بد من نصّ صريح لمنع التّجارب الذّرية في الصّحراء الجزائريّة مستقبلا". [44]

كما تم استدعاء السّفير الجزائري في باريس "عبد اللّطيف رحال" من طرف "مُحَمَّد خميسي" وزير الخارجيّة ضدّ التّفجيرات مع ضرورة مراجعة الشّروط العسكريّة الّتي جاءت بها الاتّفاقيات. كما تمّ استدعاء السّفير الفرنسي "جورج غوس" و تبليغه بنفس الموقف و الاحتجاج. [45]

التّفجيرات النّووية و اتّفاقيات إيفيان *EVIAN*:

فيما يخصّ التّفجيرات النّووية و التّجارب الكيميائيّة و البكتريولوجيّة التي أجريت أثناء الاحتلال، تتحمّل فرنسا المسؤوليّة الكاملة عنها قانونيّا و أخلاقيّا. أمّا بعد الاستقلال، فهناك أحد عشر تفجير نوّي باطني و أربعين تجربة إضافيّة و اختبارات علميّة في كل من "إن إيكر" و "رقّان" استمرّت إلى غاية 1966متبرّره فرنسا بالملاحق السّرية لـ "اتّفاقيات ايفيان".

أمّا المراكز الّتي تسمح باستغلالها فهي مركز التّجارب العسكريّة في الواحات "ان إيكر – تمنغست" ومخابر المركز الصّحراوي للتّجارب العسكريّة بـ "رقّان– أدرار" للتّفجيرات النّووية و مركز "كلومب بشار" B2 ناموس"للأسلحة الكيميائيّة و البكتريولوجيّة، و المركز المشترك للأسلحة الخاصّة بـ "حمقير – بشّار" للصّواريخ و التّجارب الفضائيّة. [46] أوّل تجربة لتلك الصّواريخ كانت في 1963م حيث نجحت في إطلاق صاروخ مكوّن من طابقين في قاعدة "بشّار" كما أطلقت الصّاروخ "الرّوبي". [47]

مع الإشارة أنه جاء في "اتّفاقيات إيفيان" المعلن عنها في التّصريح المبدئي المتعلّق بالمسائل العسكريّة ما يلي : "يمنح حق استغلال لمنشآت "ان إيكر" على بعد 180كم من "تمنراست" شمالا و "رقان" جنوب "أدرار" و "حماقير" جنوب غرب "بشار" وأيضا : "منح تسهيلات للاتّصالات الجويّة في مطارات "بشّار" و "رقّان" و "ان أمقل" على بعد 130كم عن "تمنراست" شمالا و عنّابة و بوفاريك". [48]

وفي سنة 1967م تمّ غلق جميع المواقع الصّحراوية للجيش الفرنسيّ ما عدى "B2 ناموس" الّذي سيكون موضوع اتفاقيات سريّة على فترات منتظمة. و هذا ما سمح لفرنسا بمواصلة برنامجها الفضائيّ التّجريبي

لصاروخ "الماس" و إطلاق أول قمر صناعي لها بنجاح سنة 1966م. كما واصلت إجراء التّجارب الكيميائيّة و البكتريولوجيّة. في 19 ديسمبر 2012م، تمّ التّوقيع على اتّفاقية تعهّدت بموجبها فرنسا بتنظيف موقع "B2 ناموس". و لم يتمّ ذلك ميدانيّا إلى يومنا هذا فهو وعد كاذب آخر.

ولإبراز نفاق فرنسا و خداعها و كذبها فإن مؤرّخها "بنيامين ستورا" المكلّف من طرف الرّئيس الفرنسي "ماكرون" بقضايا الذّاكرة المتعلّقة بالاستعمار و الحرب الجزائريّة، لم يخصّص إلّا صفحة ونصف لقضيّة التّفجيرات النّووية و الآثار البيئيّة و الصّحية النّاتجة عنها و الّتي أجرتها في الجزائر من مجموع 160 صفحة والذي سلّم للرّئيس "ماكرون"في 20 جانفي 2021م.[49]

6.المشروع النّووي الفرنسي و ارتباطه العضوّي بالكيان الصّهيوني :

لابدّ من الإشارة إلى نقطة هامّة تتمثّل في التّعاون و الارتباط بين الاستعمار الفرنسي و البريطاني والحركة الصّهيونية. فمع بداية الحرب العالميّة الثّانية اشتدّ الصّراع و السّباق نحو التّسلح بين القوى الأوربيّة الكبرى و هي ألمانيا، بريطانيا، الاتّحاد السّوفياتي و فرنسا. هذه الأخيرة خضعت للاحتلال الألماني مع بداية الحرب و هذا ما أخّر مشروعها النّووي عقدين من الزّمن مقارنة بالمشاريع الأمريكيّة و السّوفياتية و البريطانيّة.

مباشرة بعد انتهاء الحرب قرّرت فرنسا إحياء مشروعها النّووي فتم إنشاء محافظة الطّاقة الذّرية *(C.E.A)*في 03 جانفي 1946م، و أمام ضعفها الاقتصادي و المالي و التّكنولوجي مقارنة ببريطانيا ناهيك عن الو م أو الاتّحاد السّوفياتي يضاف لها تحالف الدّول الانجلوسكسونيّة للسّلاح النّووي وهو ما أحدث شرخا بين تلك الدّول و فرنسا التي تأكّدت من استحالة اعتمادها عليهم لتحقيق مشروعها النّووي وهو ما سوف يدفع بها إلى الارتماء في أحضان الكيان الصّهيوني بحكم تجربتها و كونها مصدّرا للحصول على الأسرار النّووية من بريطانيا و الولايات المتّحدة و تم إبرام أول اتّفاقية بينهما سنة 1953م بشأن إنتاج "الماء الثّقيل" بالأبحاث النّووية و لتوثيق هذه العلاقات الاستراتيجيّة قرّرت حكومة"غي موليGuy Mollet"[50] سنة 1956م مساعدة الكيان الصّهيوني على بناء المفاعل النّووي "ديمونة" و قد برّر ديغول فيما بعد هذا القرار في مذكّراته على أساس أنه يمثّل امتدادا للتّعاون الاستراتيجيّ بين الطّرفين و الّذي تجسّد لأوّل مرّة في العدوان الثّلاثي على مصر 1956م و أنّه يدخل في إطار كسر احتكار و سيطرة الدّول الانجلوسكسونيّة للسّلاح النّووي و هيمنتها على العلاقات شرق غرب.[51]

وقد كشفت آخر الوثائق الأرشيفيّة المفرج عنها في الولايات المتّحدة و الخاصّة بملابسات و ظروف اغتيال الرّئيس الأمريكي "جون كينيدي" في "دالاس" بتاريخ 22 نوفمبر 1963م أنّ هذا الأخير لما علم بإنجاز الكيان الصّهيوني بالتّعاون مع فرنسا للمفاعل النّووي الصّهيوني "ديمونة" طلب بإرسال لجنة تحقيق

للتّأكد من أنّ هذا الأخير مخصّص لأغراض سلميّة حسب ادّعاء رئيس وزراء الكيان الصّهيوني "بن غوريون" (1955م – 1963م) و إلّا سوف يوقف الدّعم الأمريكي بما فيه العسكري لهذا الكيان لتتّم عمليّة الاغتيال أيّام قبل إرسال تلك اللّجنة و هذا ما يؤكّد فرضيّة مؤامرة اغتيال كينيدي و تواطؤ الكيان الصّهيوني فيها.[52]

كما أنّه لا يخفى على أحد تغلغل اللّوبي الصّهيوني داخل دواليب السّلطة في فرنسا فبالإضافة إلى التّعاون العسكري خصوصا النّووي منه نجد أن مندوب فرنسا في فئة نزع السّلاح التّابعة للأمم المتّحدة وهو "جيل موش" والّذي كشف عن التّعاون العسكري السّري بين فرنسا و الكيان الصّهيوني، ففرنسا هي من طوّرت المشروع النّووي الإسرائيلي استنادا إلى وثائق أمريكيّة رفعت عنها السّرية و قد كشف اليهودي "افنير كوهين" و الأمريكي "ويليام بار" في تقرير نشراه في صحيفة "هارتس" الإسرائيليّة بأنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة تعرّضت لخديعة في منتصف السّتينات بسرقة أسرار علميّة من أمريكا مكّنتها من امتلاك السّلاح النّووي بتطوير قدرات مفاعل "ديمونة" بصحراء النّقب الّذي بني بمساعدة وتعاون فرنسي ابتداء من 1958م و كان الهدف منه كما روج له استصلاح أراضي النّقب و هو ما مكن الكيان الصّهيوني من استيراد اليورانيوم من الولايات المتّحدة لتكتشف المخابرات الأمريكيّة بأنّ الكيان الصّهيوني تعاقد سرّا مع شركة الطّيران الفرنسيّة "مارسيل داسو" لتطوير صاروخ باليستيكي قصير المدى قادر على حمل رأس نووي في الوقت الذي كثّفت فيه جهودها العلميّة مع الجامعات و مراكز البحث الأمريكيّة، الفرنسيّة، الكنديّة ومع نظام التّمييز العنصري في جنوب إفريقيا عن طريق تمويل تلك الجامعات من طرف اللّوبي المالي الصّهيوني مقابل التّكنولوجيا النّووية. و جرى التّكتم على تفاصيل تجاربها و مواقع تنفيذها في مناطق عدّة من العالم و منها الصّحراء الجزائريّة كلّ ذلك مقابل حصول فرنسا على براءات اختراع صهيونيّة تمكّنها من التّحكم في التّكنولوجيا النّووية و هكذا تمكن العالم "إسرائيل دوستروفسكي" من إنتاج الماء الثّقيل بطريقة كيميائيّة منخفضة التّكاليف و من ورائه امتلاك الكيان الصّهيوني للسّلاح النّووي فعليّا سنة 1967م.[53] وهي سنة نكسة العرب و هزيمتهم أمام العدوان الصّهيوني و احتلاله لكل فلسطين بما فيها "القدس" وصحراء "سيناء" و شرق "قناة السويس" لمصر و مرتفعات "الجولان" السّورية.

وكما أنّ الاجرام ملّة واحدة و أن الاستعمار و الحركة الصّهيونية وجهان لعملة واحدة فهذا الأخير لم يتوانى عن استخدام الأسرى الفلسطينيّين في تجارب التّعريض الاشعاعي. [54]كما تأكّد استعمال هذا الكيان المجرم لقنابل و قذائف مدفعيّة مشبّعة باليورانيوم في قصفه للشّعب الفلسطيني الأعزل خصوصا في قطاع غزة أثناء عدوانه في 2006م و 2014م و 2021م و ما يجري حاليّا من قصف و حرب إبادة لسكان غزة وهي جرائم يندى لها الجبين أمام صمت المجتمع الدّولي و خصوصا العالم العربي و الإسلامي نتيجة لـ"طوفان الأقصى" منذ 07 أكتوبر 2023م و الذي كشف خيانة العديد من الأنظمة العربية ناهيك عن تواطؤ الغرب خصوصا أمريكا.

7.دور فرنسا و مساهمتها في انتشار الأسلحة النووية و إبرام اتفاقية عدم انتشارها في 1968م :

لم يكن التّعاون الاستراتيجي لامتلاك و تطوير الأسلحة النّووية بين الكيان الصّهيوني و فرنسا هو الوحيد، بل ساهمت هذه الأخيرة و بقصد في انتشار و توسيع صناعة القنبلة الذّرية للعديد من الدّول. فمثلا قامت فرنسا ببناء محطة "طرابور *TRAPUR*" النّووية في الهند في بداية السّبعينات و الّتي سوف تمكن هذا البلد من صناعة و امتلاك القنبلة الذّرية. و في ذات الوقت قامت فرنسا بمساعدة كل من كوريا الجنوبيّة و باكستان – التي رغم الصّراع و الحروب بينهما و بين الهند– ساعدتها في بناء مصانع للمعالجة النّووية و الّتي مكّنت باكستان بدورها من امتلاك القنبلة الذّرية. كذلك ساعدت فرنسا نظام التمييز العنصري "الابارتيد" في جنوب إفريقيا ببناء مفاعل نووي تفوق قوّته 900 ميغا وات كما قامت بإنشاء المفاعل النّووي "أوزيراك *OSIRAK*" في العراق في عهد الرّئيس "صدّام حسين" [55]و هذا يكذب ادّعاءات فرنسا بأنّها زعيمة حقوق الانسان، بل يفضح أنها ساهمت في أغلب حالات انتشار السّلاح النّووي في العالم منذ إبرام اتّفاقية عدم انتشار الأسلحة النّووية سنة 1968م. [56] ومعه انتشار الحروب والأزمات في العالم.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الأول
(ذو الحجة 1446هـ/ جوان 2025م)، ص 187– 208

8.الهوامش

[1] جريدة المجاهد العدد 97. 05 جوان 1961م. ج4. ص3

[2] مُحَمَّد البجاوي ، **الثورة الجزائرية و القانون** ، ترجمة علي الخش، دار اليقظة، العربية للتأليف و الترجمة والنشر، دمشق، 1965م، ص 252 . نقلا عن فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 01 نوفمبر 1954م، ص37.

[3] أحمد عبد العزيز، **صحراؤنا في مواجهة الاستعمار" (مذكرات ثورة)**، دار رحاب للنشر و الفنون المطبعية، الجزائر، ص 89.

[4]رضوان شافو، جوانب **من السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية و الوثائق الأرشيفية**، دار الوسائط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022م، ص ص 123، 124.

[5] جاك سوستال" "1912 "Jasques Soustelleم ـ 1990م : سياسي فرنسي ذو أصول يهودية. عين سنة 1943م من طرف "ديغول" مدير المخابرات البشرية في الجزائر. ثم عينه "ماناديس فرانس" "Mandes France" حاكما عاما على الجزائر جانفي 1955م. من أشد المدافعين على "الجزائر الفرنسية". ساند انقلاب 13 ماي 1958م و عودة "ديغول" إلى السلطة ليعينه هذا الأخير على رأس وزارة الصحراء في يناير 1959م. في عهد حكومة "ميشيل دوبري" مع بداية المفاوضات وقف ضد "ديغول"، فر إلى إيطاليا 1961م. *Michelle MOURRE : Dictionnaire de l'histoire, LAROUSSE, 1998, P 1072.*

[6] أحمد عبد العزيز، **المرجع نفسه**، ص 142.

[7] رضوان شافو، **المرجع السابق**، ص ص 124، 125.

[8] هوفوي بواني" "*Hauphouet BOIGNY*" سياسي إيفواري 1993م ـ 1905م. مؤسس التجمع الديمقراطي الإفريقي R.D.A 1946م نائب بلده في البرلمان الفرنسي كما تولى عدة مناصب وزارية في عهد الجمهورية الرابعة و الخامسة و بقي مرتبطا بفرنسا بعد استقلال بلده 1960م. اعتبره الغرب حليفا له، تسبب في إفلاس بلده و حدوث أزمة اقتصادية. ***Michelle MOURRE: op, cit, p 531***

[9] الصّحراء و سياسة فرنسا الاستعمارية : دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ومن إنجاز فرقة البحث خامس سامية و مقنوش كريم و سقرون أحمد، شافية عبد اللاوي، منصور حكيمة. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 01 نوفمبر 1954، الأبيار ، الجزائر 1998م، ص ص 49 50.

[10] أحمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 89.

الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول في جريدة المجاهد العدد 93 في 10 أبريل 1961م، ص 08.

[11] كاطانقا: إحدى مقاطعات جمهورية الكونغو غنية بالمعادن الثمينة كالذهب والماس واليورانيوم. تكالبت عليه الشركات الاحتكارية الفرنسية و البلجيكية و الأمريكية التي ساعت زعيمها الانفصالي "موسى تشامبي" و هذا مباشرة بعد استقلال البلد في 1960م كما كانت وراء اغتيال رئيس و زعيم البلد "باتريس لومبا" و ما زال الإقليم إلى يومنا هذا يعاني من الحروب و عدم الاستقرار
.Michel MOURRE ;op cit ; P 1039

[12] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية**، دار نعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ط 02، 2014، ص ص 253، 254.

[13] رضوان شافو، **جوانب من السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الأرشيفية**، دار الوسائط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 104.

[14] عمار منصوري، **التفجيرات و الحوادث النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية جرائم دولة ضد الإنسانية**، مطبعة *NEW L'ART.Pro*، الجزائر، 2021م، ص 08.

[15] عمار منصوري، **فرنسا في مواجهة جرائمها في الجزائر**(1830 – 1962)، دار النوابغ للنشر، الجزائر، 2022م، ص 134

[16]المرجع نفسه، ص ص 135، 136.

[17]المرجع نفسه، ص 134

[18] المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها الباقية، إعداد مصلحة الدراسات بالمركز، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010م، ص 24.

[19] أحمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 172.

[20] عمار منصوري، المرجع السابق، ص 144.

[21] مصلحة الدراسات، التفجيرات النووية الفرنسية بالجزائر، المرجع السابق، ص 26.

[22] عمار منصوري ، المرجع السابق، ص ص 17، 23

[23] وكالة الأنباء الجزائرية، **التجارب النووية الفرنسية في الجزائر**، زمنيا، مقال منشور بتاريخ 10 فبراير 2021.

[24] عبد الكاظم العبودي، **التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب والبعيد**، مجلة المصادر، العدد الأول، 1999م، ص 184.

[25] عمار منصوري ، المرجع السابق ، ص ص 26، 27.

[26] مصلحة الدراسات، التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 23.

[27] عبد الكاظم العبودي، المرجع السابق، ص ص 184، 185.

[28] نفسه.

[29] عمار منصوري، المرجع السابق، ص 143.

[30] عمار جفال وآخرون، **استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر** "الأسلحة النووية نموذجا"، سلسة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص ص 57، 59.

[31] عمار جفال و آخرون،المرجع السابق، ص 60.

[32] مصلحة الدراسات، التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر،المرجع السابق، ص 32.

نفيسة دويدة، **استراتيجيات الاستعمار في الصحراء الجزائرية (دراسة تاريخية في الخلفيات و الأبعاد)**، دار النوابغ للنشر، الجزائر، 2022 ، ص197.

[33]عبد الكاظم العبودي، المرجع السابق ، ص ص 183، 184

[34] عمار منصوري، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

[35] نفسه.

[36] عمار جفال و آخرون، المرجع السابق، ص 62.

[37] مصلحة الدّراسات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 28.

[38] عمار منصوري ، المرجع السابق، ص ص 144، 145.

[39] عمار جفال و آخرون، المرجع السابق ، ص 66.

[40] جريدة "المجاهد" 29 فيفري 1960م.

[41] بوضرساية بوعزة، **التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية و ردود الفعل الدولية" سلسلة الملتقيات : فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، ص ص 284، 288.

[42] عبد القادر فكاير، **التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و المواقف الوطنية منها**، مجلة المصادر، ع15، 2007، ص ص 146، 147.

[43] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، المرجع نفسه، ص ص 285، 287.

[44] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 291.

[45] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 291.

[46] عمار منصوري ، المرجع السابق ، ص ص 19، 20.

[47] عبد القادر فكاير ، المرجع السابق، ص 151.

[48] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 568.

[49] عمار منصوري، المرجع السابق ، ص 21.

[50] "غي مولي" (1905م – 1975م). سياسي فرنسي ثم رئيس حكومة في عهد الجمهورية الرابعة جانفي 1956م . ماي 1957م شارك في العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر 1956م إلى جانب بريطانيا و الكيان الصهيوني و مع فشل العدوان واشتداد الثورة الجزائرية دفع به ذلك إلى الاستقالة. *Michel MOURRE ;op cit P 751.*

في عهده أعلن عن القوانين الاستثنائية مع رفع مدة الخدمة العسكرية في فرنسا إلى سنتين و نصف لمضاعفة تعداد الجيش في الجزائر، كما تم إعدام 157 شهيد بالمقصلة و أولهم "أحمد زبانة" في 19 جوان 1956م. في عهده أيضا تمت القرصنة الجوية و اختطاف

طائرة الوفد الخارجي للثورة في 22 أكتوبر 1956م و أيضا تمت إقامة خط موريس الملغم و المكهرب على الحدود الشرقية مع تونس سنة 1957م.

[51] عمار جفال و آخرون، المرجع السابق، ص ص 29 ، 31.

[52]-*PLANETTE (Plus+) : J.F.K un destin trahi « documentaire réalisé par OLIVER Stone produit par INGENIUS ACTITUDE média ; année 2021*.

[53] عمار منصوري، المرجع السابق، ص ص 24 25.

[54]دالي يوسف فتحي عبد الكاظم العبودي : "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية و تأثيراتها على البيئة و الصحة والسكان" سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة للنشر الجزائر، 2010م، ص 143.

[55] هذا المفاعل دمر إثر قصف جوي صهيوني عليه سنة 1981م وتم تحديد مكانه بجهاز إنذار تركه أحد المهندسين الفرنسيين الذي عمل في بناء المفاعل. و منعا لامتلاك بلد إسلامي عربي للسلاح النووي و بقاء الكيان الصهيوني الوحيد الذي يملكه كوسيلة ردع وبقاء. أكثر من هذا فمع الغزو و الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م في عهد "جورج بوش الابن" توغلت مع القوات الأمريكية فرقة إجرامية صهيونية طاردت و اغتالت أكثر من 200 عالم ذري عراقي. كما قامت بنهب و سرقة الآثار التاريخية لهذا البلد العريق .

[56] عمار جفال و آخرون، المرجع السابق ، ص ص 35 36.